UNITED NATIONS NATIONS UNIES

UNICEF-oPt/El Baba

غزة في عام 2020

هل ستكون مكاناً ملائماً للعيش؟

تقرير فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة

آب 2012

الاختصارات

CM	متر مكعب
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
km2	كيلومتر مربع
MCM	مليون متر مكعب
Mg	ملغرام (ملغ)
MW	ميغاواط
UN	الأمم المتحدة
UN Women	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
NICEF	صندوق الأمم المتحدة للطفولة
UNRWA	وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين
US	الولايات المتحدة الأمريكية
WHO	منظمة الصحة العالمية

مقدمة:

ناقش فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في إطار مراجعته السنوية في تشرين الثاني 2011، التطورات الخطيرة والتحديات الإنسانية التي تواجه الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما أطلقت الأمم المتحدة، ضمن برنامج عملها، دراسة تهدف لمعرفة ما سيبدو عليه قطاع غزة كمكان صالح للعيش بحلول عام 2020. وتسعى نتائج الدراسة، بناء على المعطيات المتاحة حالياً،إلى تسليط الضوء على القضايا والمتطلبات الإنسانية والاجتماعية والتنموية الهائلة التي تحتاج إلى معالجة وحل، بصرف النظر عن السياق السياسي.

كما تقدم الوثيقة التالية لمحة عامة عن التحديات الراهنة والاتجاهات السائدة في غزة، وتقدم من خلال رؤية أسرة الأمم المتحدة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة نظرة استشرافية لثماني سنوات حتى عام 2020. وتستند الدراسة كذلك على ثروة من الأدبيات المتوفرة سواء داخل الأمم المتحدة أو من خارجها، حيث تم إدراج المجموعة الواسعة من المصادر المستخدمة كهوامش في ملحق رقم واحد. ونحثّ القارئ الذي يسعى للحصول على معلومات أكثر تعمقاً وتحليلاً على الاطلاع على الأدبيات ضمن المراجع في الملحق الثاني.

وتتمثل الأهداف العامة لهذه الدراسة في تسليط الضوء على الآثار والانعكاسات بعيدة المدى للاتجاهات التنموية والاجتماعية الحالية، والتحديات التي تؤثر على قطاع غزة، وزيادة الوعي بها محلياً ودولياً، وإفادة البرامج الإستراتيجية للأمم المتحدة بدعم الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ولا تقدم الوثيقة أي رأي أو توقعات حول تطور الأحداث السياسية، كما أنها لا تقدم مشورة توجيهية على أساس سيناريوهات سياسية مختلفة، وتفترض الوثيقة ضمناً وجود عملية سلام تفضي في نهاية المطاف إلى حل دولتين ذات سيادة، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام ووئام.

ماكسويل غيلارد
المنسق المقيم للشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة،
نيابة عن فريق الأمم المتحدة القطري في الأراضي الفلسطينية المحتلة

27 آب 2012

ملخص

بحلول عام 2020، سيرتفع عدد سكان غزة إلى حوالي 2.1 مليون نسمة مقارنة مع حوالي1.6 مليون نسمة تعدادهم حالياً. وسيضيف معدل النمو السكاني الكبير بذلك 500.000 شخص الى منطقة سكنية مقيدة بالفعل وحضرية بصورة كبيرة.

ولاتكاد البنى التحتية الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي والخدمات الاجتماعية والبلدية تكفي لمواكبة احتياجات تزايد السكان المتنامية، حيث يجب مضاعفة تزويد الكهرباء لتلبية الطلب بحلول العام 2020، وسيستحيل إصلاح الضرر في المياه الجوفية الساحلية ما لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية، وستكون هناك حاجة إلى مئات من المدارس الجديدة والتوسع في الرعاية الصحية لسكان غالبيتهم من الشباب، كما أن هناك حاجة الآن إلى بناء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية.

ويعتبر اقتصاد غزة اقتصاداً حضرياً، يعتمد بصورة كبيرة على التجارة المكثفة، وخدمات الاتصالات وحركة الناس. ولا تزال المنطقة معزولة خصوصاً منذ العام 2005، وهذا يعني، على المدى البعيد، أن اقتصادها لن يكون قابلاً للحياة في ظل الظروف الراهنة على وجه التحديد. وتبقى غزة صامدة عن طريق التمويل الخارجي واقتصاد الأنفاق غير القانوني.

لا زال أهل غزة يعيشون في وضع أسوأ مما كانوا عليه في التسعينيات على الرغم من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد على مدى السنوات الثلاث الماضية. كذلك فإن نسبة البطالة مرتفعة وتؤثر على النساء والشباب بشكل خاص. ومن المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد ولكن بشكل متواضع فقط في السنوات القادمة، مما يجعل من الصعب على سكان غزة تأمين حياة كريمة أكثر من أي وقت مضى[1]. وستصبح التحديات أكثر حدة خاصة إذا استمر الوضع السياسي الراهن على حاله. وحتى لو تحسنت الحالة السياسية بشكل كبير خلال السنوات المقبلة، فإن القضايا المشار إليها في هذه الدراسة ستبقى بحاجة إلى معالجة وعلى وجه السرعة.

ومع الاعتراف بالتقدم المحرز مؤخراً، يستوجب الضغط السكاني والتدهور في البنية التحتية وجود نمو اقتصادي بعيد الأمد ومستدام وواسع النطاق يعتمد على تجارة السلع والخدمات. وسيكون من الضروري ضمان توفير البنى التحتية الأساسية (وبشكل خاص المياه والصرف الصحي والكهرباء) وتحسين الخدمات الاجتماعية (خاصة الصحة والتعليم). ولكون غزة مأهولة بشكل كبير ولا تتوفر فيها المساحة الكافية لمزيد من النمو المستقبلي، فإنها تحتاج لأن تكون مفتوحة وعلى اتصال مع العالم. كما تعتمد إمكانية قيام دولة فلسطينية في المستقبل على وجود تواصل مناسب بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والسماح بإمكانية الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط لجميع سكان الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتركز هذه الوثيقة على جملة من أهم القضايا التي تؤثر في سير الحياة اليومية لأهل غزة، والتي ستزداد في السنوات المقبلة أكثر وأكثر إذا لم يتحسن الوضع السياسي الراهن (الانقسام بين غزة والضفة الغربية، الاحتلال والإغلاق، واستمرار الصراع العنيف). ويرد وصف هذه التحديات في التقرير النصف سنوي للأمم المتحدة المقدم الى لجنة الإرتباط المختصة، وبشكل روتيني أكثر في ايجاز الأمم المتحدة الشهري المقدم الى مجلس الأمن. وباختصار، يبقى إنهاء الإغلاق على قطاع غزة في سياق قرار مجلس الأمن1860[2]، وانتعاش القطاع والتنمية الاقتصادية بعيدة الأمد، في صلب الأهداف الأساسية للأمم المتحدة.

ما الذي يخبئه المستقبل لغزة[3]

المؤشر	التوقع
الاقتصاد- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد	1273 دولار أمريكي في 2015، أقل مما كان عليه في التسعينيات
السكان – الحجم	2.13 مليون نسمة في 2020، حوالي 500000نسمة أكثر مما هو عليه الان
السكان – الكثافة	5835 شخص لكل كم^2 في 2020
المياه - المياه الجوفية	قد تصبح غير صالحة للاستعمال بحلول عام 2016 وسيستحيل إصلاح الإضرار التي لحقت بها بحلول عام 2020
المياه – الطلب	260 مليون متر مكعب في عام 2020، بزيادة قدرها حوالي 60٪ عن الوقت الحالي
التعليم – المدارس	هناك حاجة إلى 250 مدرسة إضافية الآن و 190 أخرى بحلول عام 2020
الصحة – أسرّة المشافي	هناك حاجة إلى 800 سرير إضافي بحلول 2020 للمحافظة على مستوى الخدمة الحالي
الصحة –الطاقم الطبي	هناك حاجة إلى 1000 طبيب و 2000 ممرض إضافي بحلول 2020

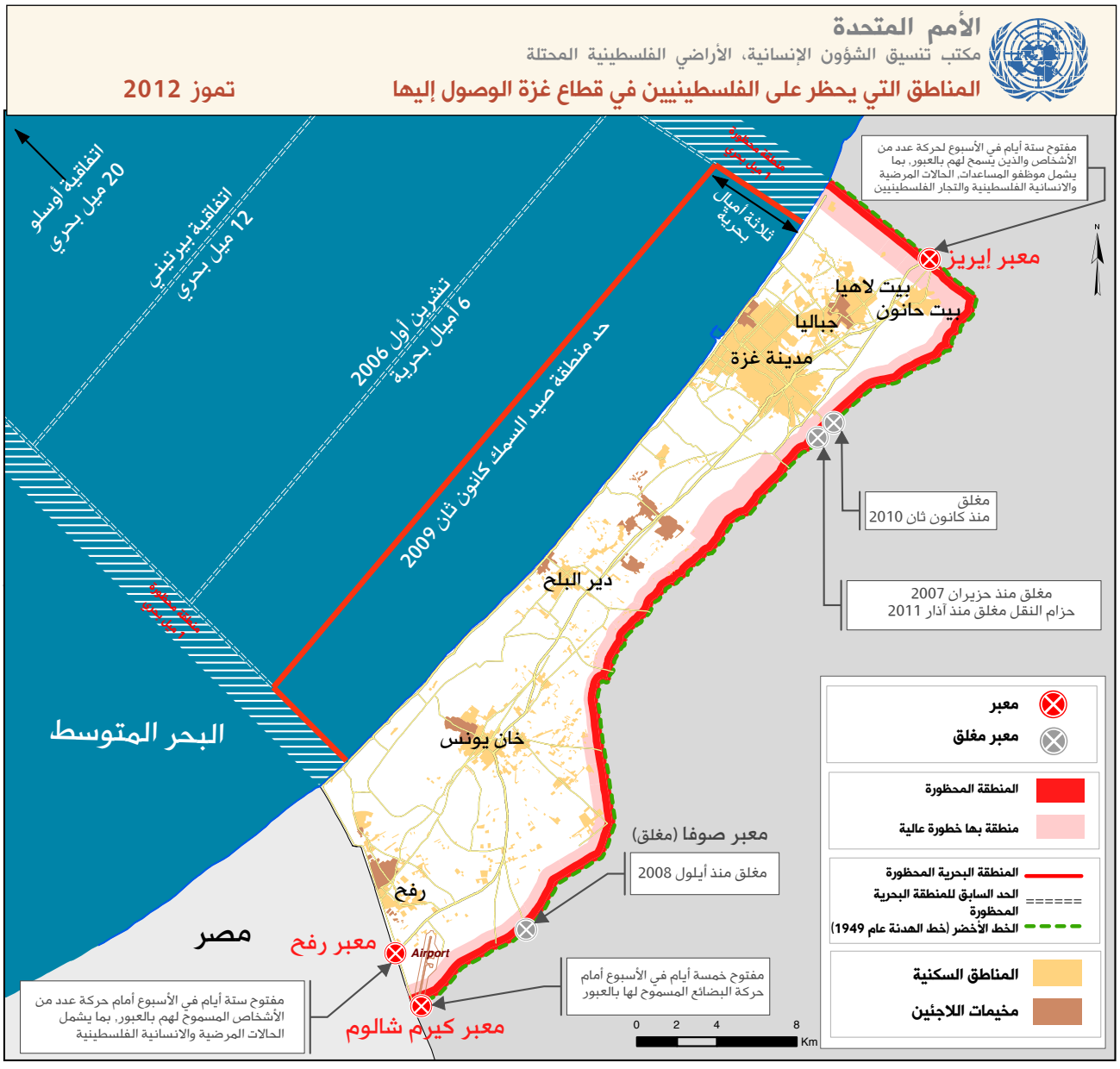

1. الاقتصاد:

المؤشر	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي للفرد في عام 1994	1327 دولار امريكي (بحسب التسعيرة الثابتة للدولار الأمريكي عام 2004)[4]
الناتج المحلي الإجمالي للفرد في عام 2011	1165 دولار أمريكي (بحسب التسعيرة الثابتة للدولار الأمريكي عام 2004)[5]
الناتج المحلي الإجمالي للفرد في عام 2015 (على أساس سيناريو النمو المنخفض لصندوق النقد الدولي)	1273 دولار أمريكي (بحسب التسعيرة الثابتة للدولار الأمريكي عام 2004)[6]
معدل البطالة في عام 2011	29٪[7]
الأسر التي تعاني أو تلك المعرضة لانعدام الأمن الغذائي في عام 2011	60٪ (بما في ذلك 44٪ من الأسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي)[8]

على الرغم من النمو الاقتصادي الذي طرأ مؤخراً فإن وضع سكان غزة الآن، وفي المتوسط، أسوأ مما كان عليه في التسعينيات.[9] لقد توسع نطاق الاقتصاد بشكل كبير في عام 2011 مع زيادة حقيقية بنسبة 19٪ في الناتج المحلي الإجمالي للفرد وزيادة بنسبة 23٪ للناتج المحلي الإجمالي.[10] ونتج هذا النمو بصورة رئيسية من التوسع في قطاع الإنشاءات (بحوالي 119٪ في 2011)[11]، ولم يكن ناتجاًعن النمو في قطاعات أكثر إنتاجية في الاقتصاد. ومع ذلك، فإن نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 قد بلغ 1165 دولار(بحسب التسعيرة الثابتة للدولار الأمريكي في 2004)[12]، وهو ما يعادل 88٪ فقط من مستوى العام 1994و61٪ من الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الضفة الغربية[13]. لا يمكن أن يشكل مستوى الاستثمار المنخفض في الاقتصاد (ما يعادل 9٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي، معظمه في قطاع الإنشاءات السكنية) أساساً لنمو اقتصادي مستدام في المستقبل[14]. كما أن من شأن التوسع في القطاعات الإنتاجية، وزيادة الاستثمار الإنتاجي واتاحة مرور الصادرات لدول اخرى، بما فيها إسرائيل، والتبادل مع الضفة الغربية أن يكون ضرورياً لتأمين نمو اقتصادي طويل الأمد.

وتماشياً مع التراجع في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، فقد سجّلت معدلات البطالة ارتفاعاً عما كانت عليه في أواخر التسعينيات[15]، وذلك بالرغم من التحسن الذي طرأ في السنوات الأخيرة، حيث بلغت نسبة البطالة في غزة 29٪ في عام 2011 وما زالت تتنامى منذ ذلك الحين[16]. وتأثرت النساء والشباب بشكل خاص حيث بلغ معدل البطالة بين النساء 47٪ في الربع الأول من عام 2012[17]، وبلغ 58٪ بين من تتراوح أعمارهم بين 20 و 24 سنة[18].

وكان الحصار المفروض على قطاع غزة وما زال أحد الأسباب الرئيسية لعدم مقدرة الاقتصاد على استعادة مستوياته التي كان عليها قبل عام2000[19]. وتقدر وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية أن الحصار تسبب في خسائر أو تعطيل النمو بقيمة 1.9 مليار دولار أمريكي في عام 2010[20].

وخلال عملية إسرائيل "الرصاص المصبوب" والتي استمرت من كانون الأول من عام 2008 إلى كانون الثاني لعام 2009، تم تدميرأو الحاق أضرار جسيمة ب 6268 منزل بشكل كامل أو جزئي[21]؛ كما تم تدمير 186 دفيئة زراعية، وتم تسجيل 931 من الحفر الناجمة عن ارتطام القذائف في الطرق والحقول[22]، وتكبّدت الجامعات كذلك خسارة بلغت قيمتها 25 مليون دولار أمريكي[23]، إضافة إلى قتل 35750 رأس من الأبقار والأغنام والماعز وما يزيد عن مليون من الدجاج والطيور الأخرى[24]؛ كما تم تدمير 17٪ من الأراضي المزروعة[25]. وبذلك فقد تسببت عملية «الرصاص المصبوب» بتكبد ما مجموعه 181 مليون دولار أمريكي كخسائر مباشرة و88 مليون دولار أمريكي كتكلفة بعيدة الأمد لقطاع الزراعة في غزة[26]. كما نجم عنها تكدس حوالي 600000 طن من الركام، وتسببت بخسائر بيئية بلغت 44 مليون دولار أمريكي[27]؛ وتكبد قطاع المياه والصرف الصحي خسائر تصل إلى 6 مليون دولار أمريكي[28].

وقد تراجعت الواردات منذ بداية الانتفاضة الثانية عام 2000، وتوقفت الصادرات تقريباً بسبب القيود المفروضة[29].وما زال الحظر على نقل البضائع الى الضفة الغربية والصادرات إلى إسرائيل، باعتبارها الأسواق التقليدية لبضائع غزة، سارياً مع وجود بعض الاستثناءات

من قبيل نقل التمور من غزة إلى الضفة الغربية ضمن مشروع للأمم المتحدة. وتزيد القيود المفروضة على الواردات والصادرات من عدم الاستقرار، فضلاً عن رفعها لتكاليف الإنتاج والنقل، مما يقوض القدرة التنافسية لمنتجات غزة المعدّة للنقل للضفة الغربية أو للتصدير إلى بلدان أخرى[30]، وهو ما يقلل من فرص الاستثمار. إضافة إلى ذلك، كلما طال أمد الاحتلال والإغلاق، سيكون من الصعب إعادة البدء بالأعمال التجارية من جديد[31].

ولأن غزة منطقة حضرية الى حد كبير فهي تعتمد على تجارة السلع والخدمات ومن الصعب عليها الاكتفاء ذاتياً. وبسبب القيود المفروضة، يعتمد اقتصاد غزة على المساعدات الخارجية، واقتصاد الأنفاق (سيتم بحثه أدناه) اضافة الى ما يرد اليها من التحويلات المالية[32]. ويمكن القول أن النمو الاقتصادي الراهن لا يبدو مستداماً.

تؤدي الزراعة دوراً مهماً ولكنه محدود في غزة، حيث من الصعب أن يكون لتصدير كميات صغيرة من الفراولة والورود والكرز والبندورة، في الاغلب إلى أوروبا، أي تأثير جوهري على الوضع الاقتصادي العام. كما يرتبط مستقبل الزراعة ارتباطاً وثيقاً بمدى القدرة على الحصول على المياه بالنوعية والكمية الكافية[33]. ويرتبط بنفس القدرأيضاً مع الوصول إلى الأراضي التي أصبحت محدودة ليس فقط بوجود المنطقة العازلة والمناطق المغلقة وإنما أيضاً بالتطورالحضري. وفي هذا السياق، يمكن أن تساعد الزراعة الحضرية على زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني مع الترشيد في استهلاك المياه. لا بد من إجراء تقييم مناسب للحصول على صورة أوضح حول ما يمكن أن تسهم به المحاصيل المنزلية المدرّة للدخل والزراعة الحضرية في اقتصاد غزة على المدى المتوسط.

اقتصاد الأنفاق

بينما يستمر الاقتصاد الرسمي بالتعافي من حالة انكماش عميق، ازدهر اقتصاد الظل[34]. وللتحايل على الإغلاق على قطاع غزة، يجري تهريب السلع بصورة غير قانونية من مصر إلى غزة عبر مئات الأنفاق. وتتفاوت التقديرات حول عدد الأنفاق وعدد العاملين فيها وكمية السلع المهربة من خلالها، في ظل عدم وجود معلومات موثوقه بشأنها[35]. ويفيد اقتصاد الأنفاق سلطات الامر الواقع في غزة والتي، وفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية، « تحصل على حصة كبيرة من الفوائد» منها[36].

يتم تهريب مئات السلع بشكل غير قانوني عبر الأنفاق

UNICEF/El Baba

الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق

يعاني كثير من سكان غزة من انعدام الأمن الغذائي، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى غياب السبل الاقتصادية أكثر من كونه نقصاً في الغذاء. وتعاني أكثر من نصف الأسر في غزة إما من انعدام الأمن الغذائي (44٪) أومن كونها عرضة له (16٪)[37]، حتى مع الأخذ في الاعتبار توزيع الأمم المتحدة للأغذية لما يقارب 1.1 مليون شخص، والذي يعدّ تطوراً على مدى السنوات السابقة[38]. وتنفق الأسر بمعدل يقارب 50٪ من دخلها على الغذاء[39]. ويشار الى أن حوالي 80٪ من الأسر تتلقى شكلاً من أشكال المساعدات[40]، في حين يعيش 39٪ من السكان تحت خط الفقر[41] جرّاء تدني مستويات الدخل للفرد. ويجب أن نتذكر أنه في منطقة حضرية الى حد كبير وذات كثافة سكانية عالية فإن الاكتفاء الذاتي من الغذاء لا يعدّ خياراً. سيعتمد إقليم كهذا دوما على التجارة والخدمات وحركة العمال، وتظل كلها محدودة نتيجة للإغلاق[42]. وبذا ستبقى مستويات انعدام الأمن الغذائي عالية طالما استمر الإغلاق.

وفي نفس الوقت ما زالت القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية وتحديد منطقة الصيد بثلاثة أميال بحرية من الساحل تشكّل تحديات لسكان غزة. ولا يستطيع سكان غزة الاّ بصعوبة الوصول إلى 17٪ من الأراضي المحاصرة والتي تشكل نسبة الارض الزراعية منها 35٪، وذلك بسبب وقوعها ضمن "المنطقة العازلة" أو في المنطقة شديدة الخطر التي يصعب الوصول اليها لوقوعها بالقرب من السياج الذي يفصلها عن إسرائيل[43]. كما لا يستطيع أكثر من 3000 صياد الوصول إلى 85٪ من المناطق البحرية المتفق عليها في اتفاق أوسلو عام 1995[44].ونتيجة لذلك، تراجع صيد السمك بشكل كبير على مدى سنوات الإغلاق[45]. وبشكل عام، أثّرت القيود المفروضة على البر والبحر على 178000 شخص يشكّلون 12٪ من سكان غزة[46]، وتسببت للإنتاج الزراعي وصيد الأسماك بخسائر سنوية تقدربحوالي 76.7 مليون دولار أمريكي[47].

من المحتمل أن تزدهر صناعة صيد الأسماك إذا ما ازيلت القيود التي تحدّد مسافة الصيد بثلاثة أميال بحرية. كما أن تربية الأسماك الداخلية يمكن أن توفّر فرص عمل ومصدر رخيص للبروتين على المدى المتوسط اضافة لكونها تكمّل الصيد البحري للأسماك. وبينما يستند النمو الاقتصادي واسع النطاق على قطاعات غير الزراعة، فإنه وعلى المدى القريب في ظل استمرار الإغلاق، يمكن لصيد السمك أن يقدم مصدراً جاهزاً للبروتين لغذاء أهل غزة[48].

المساعدة الغذائية: أهل غزةٍ يتساعدون معا

UNRWA photo/Eman Mohamed

التنبؤات

من المتوقع أن ينمو اقتصاد غزة ولكن فقط بشكل متواضع في السنوات القادمة. ويوضح الشكل البياني أدناه تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد في غزة بحسب السعر الثابت للدولار الأمريكي لعام 2004 (تم تعديله بسبب التضخم) وذلك استناداً إلى بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسيناريوهات النمو المرتفعة والمنخفضة من صندوق النقد الدولي للفترة الواقعة بين 2012- 2015. ويقدر سيناريو النمو المنخفض معدل النمو السنوي للناتج الإجمالي المحلي الحقيقي للفرد ب٪4 إلى ٪5، أماسيناريو النمو المرتفع والمبني على "تسهيل كبير... للتجارة وتخفيف قيود أخرى" فيقدّر النمو من ٪9 إلى ٪10.[49] ونظراً لارتفاع معدل النمو السكاني السنوي ب ٪3.37، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد سينمو بمعدل سنوي يتراوح بين ٪0.6 و ٪1.5 فقط طبقاً لسيناريو النمو المنخفض، وبما نسبته ٪5.7 إلى ٪6.6 وفقاً لسيناريو النمو المرتفع[50]. أما التوقعات حتى عام 2020 فلا تتوفر حالياً. وبالرغم من احتمال انخفاض المستوى النسبي لانعدام الأمن الغذائي، فإن الزيادة السكانية الاجمالية قد تعني زيادة في العدد الكلي للأشخاص الذين يحتاجون مساعدات.

Real GDP per capita in Gaza
Sources: PCBS 20 March 2012, IMF 2012

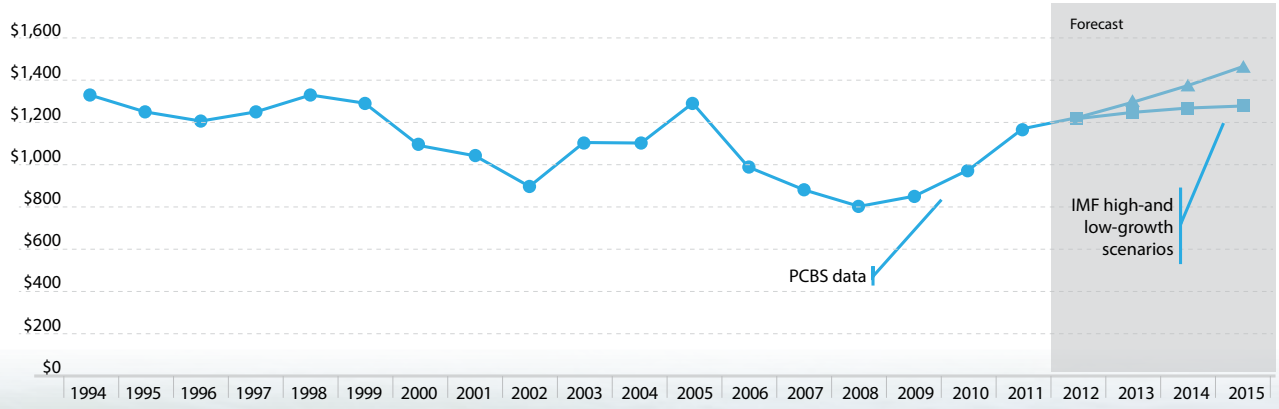

يحظر الصيد في مناطق تبعد 3 اميال بحرية عن الشاطئ

OCHA

2. النمو السكاني و التحضر:

المؤشر	القيمة
عدد السكان في عام 2012	1.64 مليون نسمة
توقع عدد السكان عام 2020	2.13 مليون
توقع الكثافة السكانية عام 2012	4505 نسمة لكل كم^2
توقع الكثافة السكانية لعام 2020	5835 نسمه لكل كم^2
الأطفال من عمر 0 17- سنة في عام 2012	839000 (51٪ من إجمالي عدد السكان)
توقع عدد الأطفال من عمر 0 17- سنة لعام 2020	1029000(48٪ من إجمالي عدد السكان)
الشباب من عمر 15 - 29 سنة في عام 2012	489000 (30٪ من إجمالي عدد السكان؛ 53٪ من عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة)
توقع الشباب من عمر 15 – 29 سنة لعام 2020	614000 (29٪ من إجمالي عدد السكان؛ 50٪ من عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة)

وتمتاز غزة بكثافة سكانية عالية تصل إلى1.6 مليون نسمة بمعدل4505 شخص لكل كم[252]، نصف سكانها من الأطفال وثلثيهم من اللاجئين[53]، ويتوزعون على مساحة تبلغ 365 كم[254].

وقد أصبحت غزة منطقة حضرية كثيفة، تواجه نقصاً حالياً في عدد الوحدات السكنية يقدر بحوالي 71000 وحدة سكنية[55]. وفي عام 2000، بلغت نسبة المناطق الحضرية ٪94، مع زيادة متوقعة تصل إلى ٪95.5 في عام 2015[56]، مما يجعل قطاع غزة يعتمد بشكل كبير على العالم الخارجي، في الوقت الذي ينبغي أن يقوم اقتصاده على أساس حضري قوي، الأمر الذي من شأنه أن يلقي بأعباء كبيرة على البنية التحتية العامة والخدمات. كمايؤدي شح الأراضي التي يمكن استخدامها للتوسع العمراني إلى تضخم ثمنها وزيادة تكلفة الإسكان، مما يصعّب الحصول على المنازل، ويزيد من صعوبة استملاك الأراضي لصالح الخدمات والبنية التحتية العامة إلاّ من خلال ضوابط حكومية صارمة. وفي نفس الوقت، سيكون الاتصال السليم مع الضفة الغربية مهماً لاقامة دولة فلسطينية متصلة بحيث يستطيع المواطنون التنقل بين المنطقتين. إن النقص في مساحات الأراضي، والذي يزداد في ظل القيود المختلفة، يتطلب تخطيطاً محكماً وتنظيماً فعّالاً لضمان أن تكون غزة، بالرغم من الكثافة السكانية، مكاناً ملائماً للعيش، وذلك للتغلب على الاكتظاظ السكاني غير الصحي، والتوتر الاجتماعي، وانعدام الامن.

وبناء على تنبؤات مختلفة تستند على معدل النمو السكاني الحالي، فإنه من المتوقع أن يبلغ عدد السكان في غزة 2.13 مليون نسمة بحلول عام 2020[57]، و 2.76 مليوناً بحلول عام 2028[58]، الأمر الذي سينتج عنه كثافة سكانية تصل إلى 7562 شخص لكل كم^2. وقد وصل معدل النمو السكاني السنوي في غزة عام 2011 أعلى مستوياته بنسبة ٪3.37،وذلك بسبب ارتفاع معدل الخصوبة البالغ 4.9 أطفال لكل امرأة في عام 2010، مقارنة مع 3.8 في الضفة الغربية[59]. ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو السكاني في غزة بصورة معتدلة ليصل إلى ٪2.99 بحلول عام 2020[60].

وستتسبب الزيادة الحتمية في عدد السكان بالمزيد من المعيقات للحصول على المساكن بأسعار معقولة والخدمات بما فيها الكهرباء والماء ومعالجة مياه الصرف الصحي. كما أن النمو السكاني والعدد الكبير للبالغين الذين سينضمون للقوى العاملة في السنوات القادمة يعني أيضاً ضرورة نمو الاقتصاد لتلبية حاجات القوى العاملة المتزايدة.

تضخم شريحة الشباب

إضافة إلى التحديات الناجمة عن النمو السكاني بشكل عام، فإن قطاع غزة باعتباره أكثر منطقة شابة على مستوى العالم سيواجه تحديات اضافية. يشكل من هم تحت سن 18 سنة حوالي ٪51 من عدد السكان وسط توقعات بأن تنخفض نسبتهم ولكن فقط بشكل طفيف لتصل ٪48 بحلول عام 2020[61]. ويحتل قطاع غزة المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث أعلى نسبة سكان تتراوح اعمارهم بين 0 إلى 14 سنة[62]. وعلاوة على ذلك، فإن «شريحة الشباب» (نسبة الشباب من (15- 29) سنة إلى المجموع الكلي لمن هم فوق 15 سنة من السكان) تعتبر كبيرة بصورة استثنائية، وتبلغ نسبتها حوالي ٪53 (ومن المتوقع ان تنخفض إلى ٪50 في عام 2020)[63].

إن لذلك الأمرانعكاسات عديدة: أولها، أن نسبة الإعالة في غزة عالية جدا[64]، وتتفاقم بارتفاع معدلات البطالة وتدنّي معدّلات الانخراط في القوى العاملة (خاصة بين النساء). ثانياً، من الممكن أن يكون لاتساع شريحة الشباب آثار إيجابية وأخرى سلبية. فعندما يبلغ هؤلاء الشباب سن العمل، سيستفيد الاقتصاد من زيادة العدد في العمالة مما يسهم في خلق عوائد. ولذلك، ثمّة حاجة لتدريب الشباب واكسابهم مهارات مناسبة عالية الجودة. وعلى العكس من ذلك، إذا لم يوفر الاقتصاد فرصاً في ظل منع الهجرة، ستتولد انعكاسات سلبية تتمثل في التوتر الاجتماعي، والعنف، والتطرف بوصفها منافذ محتملة لعدم وجود آفاق ذات مغزى. وهذا هو سيناريو غزة ما لم يتغير الوضع السياسي والاقتصادي بشكل جوهري.

3.البنية التحتية الأساسية

الكهرباء

المؤشر	القيمة
السعة الحالية لإمدادات الكهرباء	242 ميغاواط
ذروة الطلب على الكهرباء في عام 2011	350 ميغاواط
ذورة الطلب على الكهرباء لعام 2020	550 ميغاواط

يواجه الفلسطينيون في غزة انقطاعاً منتظماً للتيار الكهربائي بسبب العجز في تلبية الطلب على الكهرباء. ويؤثر هذا الانقطاع على الشركات الخاصة والمنازل والخدمات الصحية ومحطات معالجة المياه العادمة والمدارس. ويعتمد كثير من هذه المنشآت على مولدات الطاقة الكهربائية الاحتياطية. ويتلقى قطاع غزة معظم احتياجاته من الطاقة الكهربائية، أي 120 ميغاواط، من إسرائيل، بالاضافة الى 100 ميغاواط تنتجها محطة توليد الكهرباء الوحيدة الموجودة في غزة[65]، اضافة الى استيراد 22 ميغاواط من مصر[66]. وفي الظروف المثالية، يحصل القطاع على 242 ميغاواط في حين تقدّر ذروة الطلب على الكهرباء ب 350 ميغاواط[67].

وبين عامي 1999 و 2005، ازداد الطلب على الكهرباء بمعدل 10٪ سنوياً رغم أن هذه الزيادة قد انخفضت في السنوات الأخيرة[68]. وتتوقع شركة توزيع الكهرباء في غزة ارتفاع الطلب على الكهرباء ليصل إلى 550 ميغاواط بحلول عام 2020، أي أكثر من ضعف ما يقدم حالياً[69]. ومع ذلك، هناك حاجة إلى حلول قصيرة المدى تتمثل في زيادة كمية الوقود والكهرباء المستوردة، واخرى طويلة المدى لزيادة إمدادات الطاقة من قبيل تحسين نظام توزيع الطاقة لمنع فقدانها، وزيادة معدلات تحصيل رسوم الكهرباء، وبناء القدرات في مجال الطاقة المتجددة. إن حقل الغاز الساحلي في غزة لديه القدرة على توفير جميع احتياجات الطاقة للقطاع وتوفير موارد مهمة للتنمية من خلال بيع الفائض من الغاز[70]. لذا ينبغي تطوير هذا المصدر.

كما أوضحت التقارير الصادرة عن البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن اوضاع المياه والصرف الصحي

المياه والصرف الصحي:

المؤشر	القيمة
نسبة المياه الجوفية الصالحة للشرب	10٪
العام الذي قد تصبح فيه المياه الجوفية غير صالحة للاستخدام	2016
كمية المياه العادمة غير المعالجة أو المعالجة جزئيا التي يتم ضخها	90000 متر مكعب لكل يوم أو 33 مليون متر مكعب سنويا

للفلسطينيين في غزة خطيرة. ومع عدم وجود جداول مياه دائمة وشح كمية الأمطار، تعتمد غزة بشكل كلي تقريباً على المياه الجوفية الساحلية[71]، والتي تتجدد جزئياً من الأمطار والجريان السطحي من جبال الخليل في الشرق،حيث يتم تجدد مياه هذا المخزون بكمية تتراوح بين 50 إلى 60 مليون متر مكعب سنوياً[72].

إن الاستخراج الحالي للمياه من المخزون الجوفي، والمقدر سنوياًب 160 مليون متر مكعب لتلبية الطلب الكلي الحالي، قد تجاوز ذلك بكثير[73]. ومع تناقص مستويات المياه الجوفية تتسرب المياه من البحر الأبيض المتوسط المجاور الى المخزون الجوفي[74]، مما تسبب بالتالي في رفع مستويات الملوحة عن مستوى المعايير التي حددتها منظمة الصحة العالمية للمياه الصالحة للشرب. وتزامن ذلك مع تلوث طبقة المياه الجوفية بالنترات الناجمة عن التحكم في مياه المجاري والصرف الصحي وأسمدة الري في الأراضي الزراعية[75].

وتعتبر ٪90 من المياه الجوفية في الوقت الحاضر غير صالحة للشرب دون معالجة[76]. وبالتالي فإن توفرالمياه الصالحة للشرب أصبح محدوداً لمعظم سكان غزة، حيث بلغ متوسط استهلاك يتراوح بين 60 إلى 70 لتر للفرد في اليوم (وبحسب الموسم)، وهو أقل من المعدل الذي حددته منظمة الصحة العالمية ب 100 لتر للفرد يومياً[77].

ومن الممكن أن تصبح طبقة المياه الجوفية غير صالحة للاستعمال في عام 2016[78]، وسيستحيل إصلاح الإضرار التي لحقت بها بحلول عام 2020[79].ويوصي برنامج الأمم المتحدة البيئي بضرورة الوقف الفوري لاستخراج المياه من الطبقات الجوفية، وذلك لأن الطبقة الجوفية

Photo by JCTordai

ستستغرق قروناً لتستعيد وضعها[80]. وحتى مع إتخاذ الإجراءات العلاجية بوقف استخراج المياه فإن تعافي المياه الجوفية سيستغرق عقوداً. وفي الوقت نفسه، تتوقع سلطة المياه الفلسطينية ازدياد الطلب على المياه العذبة ليصل 260 مليون متر مكعب للسنة بحلول عام 2020[81]، أي بزيادة تبلغ حوالي 60٪ عن معدلات الاستخراج الحالية من طبقة المياه الجوفية.

إن وضع معالجة المياه العادمة أو مياه الصرف الصحي ليس أفضل حالاً، في الوقت الذي توجد فيه حاجة ماسة للاستثمارات ضخمة في مرافق المعالجة والبنية التحتية المرتبطة بها لتلبية الطلب الحالي، ناهيك عن الاحتياجات المستقبلية. وفي الوقت الراهن، يمكن معالجة وإعادة ترشيح 25٪ فقط من مياه الصرف الصحي، أي حوالي30000 متر مكعب في اليوم للاستخدام في المساحات الخضراء وبعض أنواع الزراعة. كما يتم تصريف حوالي 90000 متر مكعب يومياً من مياه الصرف الصحي الخام أو المعالجة جزئياً إلى البحر الأبيض المتوسط المجاور والمنطقة المجاورة له (أي حوالي 33 مليون متر مكعب في العام)[82]، مما يخلّف تلوثاً ومخاطر على الصحة العامة ومشاكل في صناعة الأسماك.

لا يزال العمل جارياً لإنشاء وترميم محطات جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي لتلبية الطلب في الحالي والمستقبلي على حد سواء. ولكن تحتاج هذه الجهود إلى تسريع. ففي الوقت الحاضر، ينتج قطاع غزة حوالي 44 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي سنوياً[83]، وهو مرشح للارتفاع ليصل 57 مليون متر مكعب سنوياً بحلول عام 2020[84].

وعلى المدى القريب، توصي سلطة المياه الفلسطينية بتقليل حجم تحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه المعالجة خاصة للأغراض الزراعية[85]. أما الحلول بعيدة الأمد لتحدّيات المياه النظيفة والصرف الصحي لأهل غزة فتشمل إقامة محطات لتحلية مياه البحر على نطاق واسع[86]، واستكمال توزيع منشآت معالجة الصرف الصحي بشكل استراتيجي[87]، وإنشاء وإعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي[88]، وتوفير هذه الشبكات بالجملة في المنازل والمدارس ومراكز الرعاية الصحية، وإنشاء نظام لإدارة النفايات الطبية والصلبة يكون قادراً على تلبية احتياجات السكان[89].

وفي الوقت الذي يمكن فيه مقارنة بعض المؤشرات الصحية في غزة مع الدول متوسطة ومرتفعة الدخل،

هناك حاجة كبيرة للاستثمار في مجال المياه والبنى التحتية لشبكات الصرف الصحي

UNICEF/El Baba

4.الخدمات الاجتماعية:

الصحة

المؤشر	القيمة
أسرّة مشافي إضافية بحلول عام 2020 للحفاظ على المستويات الحالية للخدمة	حوالي 800 (بناءاً على تنبؤات عدد السكان)
الحاجة لأطباء إضافيين بحلول عام 2020	أكثر من 1000
الحاجة لممرضات إضافيات بحلول عام 2020	أكثر من 2000

تبقى هناك حاجة لتحسين الجودة. ففي عام 2010، كان في قطاع غزة 25 مستشفى فيها 2047 سرير، أي ما يعادل 1.3 سرير لكل 1000 شخص[90]، بالإضافة إلى العيادات الصحية التي تقدم خدمات الرعاية الطبية الأولية. وفي ظل وجود 3530 طبيب في عام 2010 فقد بلغ معدل الأطباء لكل 1000شخص 2.3 طبيب (مشابه لقبرص)[91]، ومع وجود 5910 ممرض/ة، بلغ معدل الممرضات 3.9 ممرض لكل 1000 شخص[92] (مشابه لجورجيا)[93]. إن معظم المرافق الصحية غير قادرة على تقديم خدمات آمنة وكافية مما يستدعي إعادة تأهيلها وتطويرها[94].

وقد بلغ معدّل وفيات الأطفال حديثي الولادة 23 لكل 1000 مولود حي[95]وهي نسبة (مشابهة لنيكاراغوا)[96]. وعلى الرغم من سماح السلطات الإسرائيلية بوصول بعض الإمدادات والمستلزمات الطبية إلى قطاع غزة، إلاّ أن هناك أعطالاً متكررة للمعدات الطبية جرّاء انقطاع التيار الكهربائي وعدم نقاء المياه وعوامل أخرى. ولهذا السبب ولأسباب أخرى، يضطر العديد من المرضى إلى البحث عن علاج لعدد كبير من المشاكل الطبية خارج غزة، وهو أمر ليس باليسير بسبب الإغلاق[97].

لا زال نقص العناصر الغذائية الدقيقة، وخاصة نقص الحديد وفقر الدم لدى الحوامل والأطفال موجوداً بمستويات مرتفعة في قطاع غزة. ويتم حالياً إجراء دراسة شاملة حول ضحايا نقص العناصر الغذائية، الأمر الذي يفيد في تحديد الإجراءات المستقبلية للحد من نقص التغذية.

ستكون هناك حاجة ماسة لأطباء وممرضات وأسرّة إضافية لمواجهة النمو السكاني المتزايد. وطبقاً لتوقعات المعدلات الحالية للنمو السكاني، فإن الحفاظ على المعدل الحالي 1.3 سرير طبي لكل 1000 شخص في قطاع غزة سيتطلب إضافة 800 سرير إضافي بحلول عام 2020 بإجمالي 2800 سرير. وبالمثل، فإن الحفاظ على المعدّل الحالي للأطباء والممرضين لكل 1000 شخص، يستوجب رفع عدد الأطباء من1000 إلى 4900 طبيب، وزيادة عدد الممرضين من 2000 إلى 8200 بحلول عام 2020.

المؤشر	القيمة
أطفال في سن المدرسة ما بين (6-18) سنة في عام 2012	558000 [98]
توقع أطفال في سن المدرسة ما بين (6-18) سنة في عام 2020	673000 [99]
نقص عدد المدارس في غزة الآن	250 مدرسة
مدارس إضافية مطلوبة حتى عام 2020	190 مدرسة من ما مجموعه 440 مدرسة
نسبة المدارس التي تعمل بنظام الفترتين	85٪

يعتبر أهل غزة مجتمعا متعلماً نسبياً، حيث بلغت نسبة الذين يجيدون القراءة والكتابة 96٪ في عام 2011 (93٪ للنساء و98٪ للرجال) وفقاً لإحصاءات رسمية[100]. ومع ذلك، فإن نسبة الأمية الوظيفية قد تكون بدرجة أقل، وثمة حاجة إلى إجراء إعادة تقييم لتحديد الثغرات. وبلغ عدد الأطفال الذين كانوا ملتحقين بالمدارس في السنة الدراسية 2010/2011 حوالي450000 طفل، نصفهم إناث[101]. وانخفض معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية إلى 79٪ (84٪ للإناث و 74٪ للذكور الذي يبدو أنهم أكثر عرضة لمغادرة المدرسة بحثاً عن عمل)[102].

وعلى الرغم من ارتفاع المعدلات العالية للالتحاق بالمدارس،لا زال الحفاظ على نوعية التعليم يشكل تحدياً كبيراً، وذلك يعود جزئياً إلى نقص عدد المدارس، إذ أن 85٪ من مجموع 677 مدرسة تعمل بنظام الفترتين[103]. وبالتالي، فإن الساعات الدراسية عادة ما تكون أقل من المقرّر، ويتشارك ما معدله 36 طالباً غرفة الصف الواحد. ويذهب 30٪ فقط من الأطفال الصغار إلى رياض أطفال مرخصة[104].

التدريب التقني والمهني

شهد الوقت الراهن تراجعاً في وضع نظام التدريب والتعليم التقني والمهني في غزة[105]، حيث يشهد حالة من التصدّع وتدنّي مشاركة القطاع الخاص. وينبغي أن يحصل الشباب في غزة على مستويات عالية من التعليم والتدريب وفقاً للمعايير الدولية مما يمكّنهم من تحسين

UNICEF/El Baba

معايير العمل في الأسواق المحلية. ولا زال التدريب التقني والمهني حاله كحال الجامعات محدوداً بسبب القيود المفروضة على سفر طلاب غزة إلى الضفة الغربية أو إلى أي مكان آخر.

التوقعات

هناك حاجة الآن لزيادة عدد المدارس استجابةً لازدياد عدد الأطفال في سن المدرسة خلال السنوات القادمة. ومن المتوقع زيادة عدد الأطفال في سن المدرسة ليصل 673000 طفلاً بحلول عام 2020[106]، بمعدل 14000 كل عام. ويوجد حالياً عجز في عدد المدارس يصل إلى 250 مدرسة في غزة[107]. وبناءً على أعداد المدارس المطلوبة الآن (677 موجودة و 250 مطلوبة) وتوقعات دراسات أعداد السكان حول عدد الأطفال في سن المدرسة، سيكون هناك حاجة إلى 190 مدرسة أضافية بحلول عام 2020، أي ما مجموعه 440 مدرسة بحاجة للبناء[108].

وعلى المدى البعيد، تتطلب نوعية وبيئة التعليم تلبية النقص في الغرف الصفية وجعل المناهج (بما فيها الكتب الدراسية) تستجيب لاحتياجات الأطفال في غزة، بتزويدهم بتعليم يستند على المهارات الحياتية. ويتطلب هذا استثمار أكبر في مجال تدريب المعلمين والإشراف التربوي. كما ينبغي توسيع وتطوير جودة التعليم الجامعي.

الثقافة والتراث الثقافي:

إدراكاً لأهمية صون وتعزيز التراث الثقافي الفلسطيني للأجيال الحاضرة والقادمة، أعدت السلطة الفلسطينية قائمة أولية من عشرين موقعاً للتراث الثقافي والطبيعي، قدّمتها مؤخراً إلى مركز التراث العالمي التابع لليونسكو. وتقع أربعة من المواقع الواردة في تلك القائمة في قطاع غزة وهي: تل أم عامر/ دير القديس هيلاريون وميناء أنثيدون، وطرق التجارة القديمة وأراضي وادي غزة الرطبة الساحلية[109].

الحماية الاجتماعية

المؤشر	القيمة
نسبة المساعدات الاجتماعية من إجمالي إنفاق الأسرة-الأسر الأشد فقراً (2009)	31٪[110]
نسبة الأسر التي استفادت من نموذج واحد على الأقل من التحولات الاجتماعية (2009)	71٪[111]

يمكن تعريف "الضمان الاجتماعي" باعتباره إجراءات عامة تهدف الى زيادة الحصول على خدمات الصحة والتعليم والتغذية، ليس للفقراء فحسب بل وللفئات المهمّشة اجتماعياً[112].

ولمواجهة المستويات العالية من الضعف والفقر وانعدام الأمن الغذائي في غزة، تم وضع عدد كبير من المبادرات الاجتماعية موضع التنفيذ. وأصبحت الجهود المتواصلة لتحسين استهداف برامج الحماية الاجتماعية والتحويلات الاجتماعية (النقدية والعينية) مصدراً هاماً من مصادر الدخل لغالبية الأسر، وهو ما يمثّل حوالي 16٪ من مجموع الاستهلاك المنزلي الكلي و 31٪ بين الأسر الأشدّ فقراً[113].

وسيبقى عدد الأشخاص الذين يحتاجون مساعدات اجتماعية في عام 2020 مرتفعاً إذا لم يتحسّن الوضع الاقتصادي.وباستقراء بسيط للوضع اعتماداً على تقليص معدل الفقر بنسبة 3٪، يظهرأنه في ظل سيناريو نمو منخفض بمعدل نمو يتراوح بين 0.6٪ و1.5٪ للناتج الإجمالي المحلي في العام، يتوقع ألا تنخفض نسبة الفقر بين سكان غزة إلاّ بشكل طفيف في السنوات المقبلة[114]. ويشير هذا الطرح إلى أن نسبة سكان غزة الذين يحتاجون حماية اجتماعية ستبقى عالية في العقد القادم ما لم يتم تخفيف القيود التجارية الحالية وقيود أخرى[115].

الخلاصة:

في ظل غياب إجراءات علاجية فعّالة ومستدامة وبيئة سياسية مواتية، ستزداد حدة التحديات الحالية التي تواجه سكان غزة خلال السنوات القادمة حتى عام 2020، وهي الفترة التي سيتم فيها إضافة نصف مليون شخص آخر إلى عدد السكان الحالي المقدر ب 1.6 مليون نسمة.

وبدون إجراء من هذا القبيل، فإن الحياة اليومية لسكان غزة في عام 2020 ستكون أسوأ مما هي عليه الآن، إذ لن يتاح فعلياً الحصول على مصادر للمياه الصالحة للشرب، وستستمر معايير الرعاية الصحية والتعليم بالتراجع، وسيصبح الحصول على الكهرباء للجميع بأسعار معقولة أمنية بعيدة المنال لأغلبية السكان ولن يطرأ تغير على عدد الفقراء والمهمّشين اجتماعياً والمرتفع أصلاً وأولئك الذي يعتمدون على المساعدة الاجتماعية بحلول عام 2020، بل وعلى الأرجح سوف يزداد.

ولضمان أن تصبح غزة مكاناً ملائماً للعيش في عام 2020، يتوجب تسريع وتكثيف الجهود الجبارة التي يبذلها الفلسطينيون وشركاؤهم في قطاعات كالطاقة والتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، لمواجهة جميع الصعوبات.

من الضروري أن يكون بمقدورسكان غزة ممارسة جميع حقوق الإنسان الأساسية التي هي من حقهم. ويجب أن يكونوا قادرين على العيش بأمن وسلام والتمتع بحياة خالية من مختلف أشكال العنف التي تلمّ بهم في الوقت الحاضر؛ وأن يتمكنوا من الاستفادة من الرعاية الصحية المناسبة والتعليم والسكن؛ وانتخاب ممثلين للحكومة يخضعون للمساءلة ويتسمون بالعدالة والإنصاف والنزاهة، والتمكّن من الوصول للعالم الخارجي لأغراض تعليمية ودينية، وطبية وثقافية وتجارية وغيرها.

باختصار، ينبغي تمكين الشعب الفلسطيني في غزة من عيش حياة كريمة وصحية ومنتجة في ظل حالة من الأمن والسلام، حالياً وفي المستقبل.

ملحق رقم (1)

1. وفقاً لتوقعات النمو من صندوق النقد الدولي، 2012، صفحة 18
2. القرار، الذي صدر في 8 يناير 2009 في سياق عملية "الرصاص المصبوب"، يدعو أيضا إلى وضع حد لكل أعمال العنف والإرهاب وعدم إعاقة تسليم المساعدات الإنسانية، من بين أمور أخرى.
3. هذا الجدول يلخص البيانات والتوقعات والتنبؤات الموضحة أدناه في هذه الورقة، حيث أن مصادر الأرقام أشير إليها وتم شرح العمليات الحسابية.
4. www.pcbs.gov.ps الموقع الالكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حزيران 2012.
6. صندوق النقد الدولي، 2012.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 22 فبراير 2012، الصفحة 41، وأيار 2012، الصفحة 41.
8. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنظمة الأغذية والزراعة، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، 2012، صفحة 20.
9. البنك الدولي، 2012، صفحة 4
10. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني، 18 نيسان 2012 و19 حزيران 2012؛ ps.gov.pcbs.www
11. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني، 18 نيسان 2012
12. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني، 19 حزيران 2012
13. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني، 19 حزيران 2012، الصفحة 28؛ ps.gov.pcbs.www. المقارنة مع عام 1994 استندت إلى ثابت سعر الدولار امريكى عام 2004، وقد عدل بسبب التضخم. في عام 1994، كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 1،327.20 دولار أمريكي (بالسعر الثابت للدولار 2004)؛ في عام 2011، كان 1164.50 دولار أمريكي.
14. مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط، 2012b. هذه الأرقام قد تكون مشوهة قليلاً نظراً لاقتصاد الظل، ورغم أن هذا لا يؤثر على استنتاج مفاده أن الاستثمارات منخفضة جدا.
15. كان معدل البطالة في غزة 20.9٪ في عام 1998 و16.9٪ في عام 1999 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 16أيار 2012، الصفحة 41).
16. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني، 22 فبراير 2012 و 16 أيار 2012، الصفحة 38.
17. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني، 16 أيار 2012، صفحة 15.
18. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني، 16 أيار 2012، الصفحة 18
19. وفقا للبنك الدولي (2012، ص 19) "القيود الإسرائيلية لا تزال أكبر المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص الفلسطيني ".
20. وزارة الاقتصاد الوطني، 2011، الصفحة 4، في عام 2010 USD. ويستند هذا الحساب على واقع، مع افتراض أن الناتج المحلي الإجمالي ازداد بشكل مطرد في غزة بين 2006 و 2010 دون إغلاق.
21. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، صفحة 9.
22. برنامج الأمم المتحدة البيئي، 2009، صفحة 16.
23. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، الصفحة 26.
24. برنامج الأمم المتحدة البيئي، 2009، صفحة 31.
25. برنامج الأمم المتحدة البيئي، 2009، صفحة 32.
26. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، صفحة 67
27. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2009، الصفحات 75، 83
28. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، الصفحة 46.
29. الواردات غير النفطية في عام 2011، وتقاس على العدد الكلي للشاحنات، كانت أقل من نصف كمية 2000 وثلثي كمية 2001 (محسوبة استنادا إلى البيانات في قاعدة البيانات الاجتماعية والاقتصادية UNSCO). وفي حين انخفضت الواردات على المدى الطويل، كان هناك زيادة في الواردات إلى غزة في عام 2011 مقارنة بعام 2010. وانخفضت الصادرات إلى متوسط شهري قدره 25 شاحنة محملة في عام 2011، من متوسط شهري قدره 1736 شاحنة خلال السنوات الخمس من 1996 إلى 2000 (قبل بدء الانتفاضة الثانية) و 857 شاحنة محملة شهريا من عام 2001 إلى 2005 (UNSCO قاعدة البيانات الاقتصادية الاجتماعية، وتأتي البيانات الأصلية من لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية).
30. لأن قطاع غزة والضفة الغربية تشكلان منطقة واحدة، لا يعتبر نقل البضائع من غزة إلى الضفة الغربية أو العكس من الصادرات أو الواردات.
31. البنك الدولي، 2012، صفحة 20.
32. انظر البنك الدولي، نيسان 2012، حول اعتماد اقتصاد الأراضي المحتلة الفلسطينية على المساعدات الخارجية.
33. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني (21 آذار 2012) تتوقع بالفعل انخفاض في المياه المخصصة للزراعة بحلول عام 2016، وانظر أيضا سلطة المياه الفلسطينية، 2012، صفحة 65.
34. مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، 2012a، الصفحة 12؛ معهد أوسلو لبحوث للسلام، 2010، صفحة 23.
35. مركز بيرس للسلام (2011، صفحة 14) يعطي رقماً من بين 50 مليون دولار أمريكي ومبلغ 70 مليون دولار من السلع يجري تهريبها شهريا - 80٪ من واردات غزة - من خلال أكثر من1،000 من الأنفاق في أوائل عام 2010،

أي قبل أن يخفف الإغلاق في حزيران 2010. أفاد معهد أوسلو لبحوث السلام (2010، صفحة 24) تورط 15،000 عامل و 25،000 تاجر في اقتصاد الأنفاق. وخفضت هذه الأرقام في أعقاب إعلان إسرائيل لتخفيف الإغلاق في حزيران 2010. ومع ذلك، وفقا لأحد التقديرات لعام 2011، ما يقرب من أربعة أضعاف مواد البناء المستوردة رسمياً من خلال المعابر الإسرائيلية (إجمالي قضبان الصلب، والأسمنت) وصلت غزة عبر الأنفاق (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2012d، صفحة 30)، ووفقا لآخر التقديرات، فإن الحجم الإجمالي لتجارة الأنفاق يقدر بأربعة أضعاف حجم التجارة المسجلة رسمياً (مكتب العمل الدولي، 2012، ص 5).

36. مكتب العمل الدولي، 2012، ص 5، وانظر أيضا مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام بالشرق الأوسط 2012a، صفحة 20. تهريب السلع عبر أنفاق رفح يشوه بعض المؤشرات الاقتصادية، ولا سيما مؤشرات الواردات والصادرات، والتي تتبع البضائع التي تم نقلها فقط داخل أو خارج غزة عبر نقاط التفتيش. وقد لا يعطي معدل البطالة الرسمي صورة كاملة عن الوضع إذا كان الناس يعملون في اقتصاد الظل دون الإعلان رسمياً عن وضعهم الوظيفي. ولا تتأثر المقاييس الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، والتي تقوم على أساس الإنفاق، أو الأمن الغذائي بشكل مباشر.
37. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني،، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، 2012، صفحة 20.
38. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة الأغذية والزراعة، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، 2012.كانت نسبة انعدام الأمن الغذائي للأسر 60٪ في 2009.
39. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة الأغذية والزراعة، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، 2012، صفحة 26
40. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة الأغذية والزراعة، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، 2012، صفحة 30.
41. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني، 11 حزيران 2012، الصفحة 1.
42. انظر البنك الدولي، نيسان 2012، الصفحة الرابعة، أهمية التجارة للتنمية المستقبلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
43. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي، 2010، صفحة 10.
44. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي، 2010، صفحة 11.
45. مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام بالشرق الأوسط، 2012a، صفحة 12.
46. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي، 2010، صفحة 12.
47. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي، 2010، الصفحات 6-5.
48. مساهمة الزراعة والصيد في غزة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 9٪ في عام 2011 مقارنة ب 30٪ للخدمات، وفقا للمكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، 20 آذار 2012، صفحة 17.
49. صندوق النقد الدولي، 2012، الصفحات 18 و 20.
50. صندوق النقد الدولي، 2012، صفحة 20.
51. هذه النسبة تستعمل كمؤشر أكثر صلة ب "تضخم الشباب «.
52. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 20 حزيران 2012، الصفحة 1.
53. تستند العمليات الحسابية إلى المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، 18 نيسان 2012. وفقا لصحيفة هآرتس، فإن عدد سكان غزة كان بالامكان أن يصل إلى 10٪ أعلى اليوم لو لم تلغ إسرائيل حقوق الإقامة ل 100،000 من سكان غزة بين عامي 1967 و 1994 (هآرتس، 12 حزيران 2012).
54. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2012e، صفحة 1.
55. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2006/2007.
56. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار 2012.
57. برنامج السياسات الإنسانية وأبحاث النزاعات في جامعة هارفارد، 2006، صفحة 17.
58. بورتلاند ترست، 2012، صفحة 1. انخفض معدل الخصوبة على مدى السنوات ال 15 الماضية من 6.9 في عام 1997 (المتحدة صندوق الأمم للسكان 2010، صفحة 6).
59. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار 2012.
60. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار 2012.
61. www.nationmaster.com , من أصل 226 دولة ومنطقة.
62. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار 2012
63. برنامج السياسات الإنسانية وأبحاث النزاعات في جامعة هارفارد، 2006، صفحة 12
64. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2012c، تقارير إنتاجية تصل إلى 80MW، وتفيد التقارير أن الإنتاجية ازدادت بشكل مؤقت إلى 110MW في يوليو 2012 بسبب زيادة واردات الوقود.
65. البنك الدولي 2012، الصفحة 27. في أوائل عام 2012، قدر البنك الدولي إنتاج محطة توليد الكهرباء في غزة من 30 إلى 60 ميغا واط.
66. تعطي مصادر مختلفة تقديرات مختلفة حول ذروة الطلب.

فمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2012a، الصفحة 4) يقدر ذروة الطلب على 350 ميغا واط، ويقدر البنك الدولي (2012، صفحة 27) أن يكون حوالي 280 ميغا واط. وينطبق الشيء نفسه على تقديرات تزويد الطاقة، والتي تختلف من 170 ميغاواط ل200 ميغاواط وفقا للبنك الدولي (2012، صفحة 27)، و205 ميغاواط وفقاً للتنسيق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي (2011، ص 33)، و242 ميغاواط كمجموع العناصر المذكورة في النص. ويعود سبب هذه الاختلافات إلى حد كبير إلى التقلبات في كمية تزويد الكهرباء، وكذلك نتيجة لواردات الوقود.

67. البنك الدولي، 2012، صفحة 26.

68. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، البريد الإلكتروني، 25 يوليو 2012. هذا الرقم يستثني الطلب الإضافي المحتمل على الكهرباء البنك الدولي، لتحلية المياه على نطاق واسع.

69. البنك الدولي، 2012، صفحة 27.

70. حوالي 4.7 مليون متر مكعب يتم استيرادها من المياه العذبة سنوياً من إسرائيل، وفقاً لسلطة المياه الفلسطينية، 2011، صفحة 3.

71. البنك الدولي، 2012، صفحة 24. هذه زيادة على التقديرات السابقة البالغة 45 مليون متر مكعب سنوياً في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2009، صفحة 55.

72. البنك الدولي، 2012، صفحة 24.

73. اليعقوبي، 2006، صفحة 3.

74. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2009، الصفحات 56-55، و آل اليعقوبي، 2006، صفحة 6.

75. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2012e، صفحة 1.

76. صندوق الأمم المتحدة للطفولة، 2011، صفحة 31.

77. سلطة المياه الفلسطينية، 2011، صفحة 9، أوكسفام، 2011، صفحة 6، وانظر أيضا اليعقوبي، 2006، صفحة 3.

78. أوكسفام، 2011، صفحة 6.

79. برنامج المتحدة الوطنية للبيئة، 2009، الصفحات 71-70

80. اليعقوبي، 2006، صفحة 8.

81. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2012e، صفحة 1؛ المياه في حالات الطوارئ والصرف الصحي والنظافة الصحية، 2012، صفحة 9.

82. مصلحة مياه البلديات الساحلية (مصلحة مياه بلديات الساحل)، إفادة شفوية، مدينة غزة، 7 أغسطس 2012

83. بناءً على النمو السكاني المتوقع حتى عام 2020.

84. سلطة المياه الفلسطينية، 2011، ص 9.

85. سلطة المياه الفلسطينية، 2011

86. على سبيل المثال، برنامج الأمم المتحدة البيئي للأمم المتحدة، 2009، صفحة 71.

87. برنامج الأمم المتحدة البيئي، 2009، صفحة 71.

88. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2009، الصفحة 71؛ البنك الدولي، 2012، ص 29؛ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، واستشاريون ENFRA، 2012.

89. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، صفحة 77

90. إحصاءات منظمة الصحة العالمية، int.who.www

91. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2012. معدلات الأطباء والممرضين أجريت مع بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

92. إحصاءات منظمة الصحة العالمية، int.who.www

93. مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط 2012a، الصفحة 19.

94. صندوق الأمم المتحدة للطفولة نقلا عن إحصائيات 2009 من وزارة الصحة

95. إحصاءات منظمة الصحة العالمية، int.who.www

96. مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام بالشرق الأوسط، 2012a، الصفحة 21.

97. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار 2012.

98. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار 2012.

99. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني، www.pcbs.gov. ps

100. حسابات بناء على إحصائيات الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني أيار 2012

101. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، ص 82. كان هناك 677 مدرسة في قطاع غزة، تتضمن 399 المدارس الحكومية، و 238 مدرسة تابعة للأونروا و 40 المدارس الخاصة.

102. صندوق الأمم المتحدة للطفولة نقلا عن وزارة والتعليم.

103. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2011 و2012e.

104. صندوق الأمم المتحدة للطفولة نقلا عن وزارة والتعليم

105. تستند هذه الفقرة إلى المعلومات الواردة من منظمة العمل الدولية

106. الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار 2012

107. حسب منظمة جيشا

108. بما في ذلك المدارس الحكومية ومدارس الأونروا والمدارس الخاصة

109. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2009

110. صندوق الأمم المتحدة للطفولة نقلا عن البنك الدولي.

111. صندوق الأمم المتحدة للطفولة نقلا عن البنك الدولي

112. صندوق الأمم المتحدة للطفولة، www.unicef.org/socialpolicy/index_socialprotection.html

113. صندوق الأمم المتحدة للطفولة

114. قام بالحسابات صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة.

115. وفقا لصندوق النقد الدولي، تخفيف قيود التجارة وغيرها من القيود هو شرط ضروري لسيناريو النمو العالي الذي يبلغ 6،6-5،5٪ سنويا للفرد الواحد.

الملحق رقم (2)

- اليعقوبي، أحمد. 2006. الإدارة المستدامة للموارد المائية من حوض المياه الجوفية الساحلي غزة، فلسطين. ورقة قدمت في المؤتمر الدولي الثاني للموارد المائية والبيئات الجافة. www.icwrae-psipw.org
- تنسيق الأنشطة الحكومية في الأراضي (دولة إسرائيل - وزارة الدفاع). 2011. 2011 موجز. il.idf.cogat.www
- المياه في حالات الطوارئ والصرف الصحي والنظافة الصحية. 2012. استنزاف الصرف: القيود الإسرائيلية على قطاع المياه والصرف الصحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة الأراضي وتأثيرها على المجتمعات الضعيفة.
- جمعية غيشا. 2012. ورقة غش غزة: معلومات حقيقية عن إغلاق غزة. www. org.gisha
- هآرتس. 12 حزيران 2012. "إسرائيل تعترف بأنها ألغت حقوق الإقامة لربع مليون فلسطيني". com.haaretz.www
- مكتب العمل الدولي. 2012. تقرير المدير العام- ملحق: وضع عمال في الأراضي العربية المحتلة. www.ilo.org
- صندوق النقد الدولي. 2012. التجربة الأخيرة وأوجه اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة: تقرير أعده الموظفين لاجتماع لجنة الاتصال المختصة، بروكسل، 21 آذار 2012 . wpg/org.imf.www.
- وزارة الاقتصاد الوطني. 2011. غزة الاستراتيجية الاقتصادية. شبكة الاتصالات العالمية met.gov.ps
- وزارة الاقتصاد الوطني ومعهد البحوث التطبيقية-القدس. 2011. التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة. met.www. ps.gov
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الغذاء العالمي. 2010. بين الجدار ومكان صعب: الآثار الإنسانية للقيود التي تفرضها إسرائيل على الوصول إلى الأرض والبحر في قطاع غزة. org.ochaopt.www
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. 2011. تخفيف الحصار: تقييم الأثر الإنساني على السكان في قطاع غزة. org.ochaopt.www
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. 2012a. مراقب الشؤون الإنسانية الشهري: فبراير 2012. org.ochaopt.www
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. 2012b. النداء الموحد 2012 - الأرض الفلسطينية المحتلة. www.ochaopt.org
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. 2012c. الأثر الإنساني لأزمة الكهرباء والوقود في غزة: آذار 2012. www.ochaopt.org
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. 2012d. حياة مجزأة: نظرة عامة للإنسانية 2011. org.ochaopt.www
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2012e. خمس سنوات من الحصار: الوضع الإنساني في قطاع غزة، حزيران 2012. org.ochaopt.www
- مكتب ممثل اللجنة الرباعية. 2011. مجموعة من التدابير التي اتفق عليها بين حكومة إسرائيل وممثل اللجنة الرباعية. www.org.tonyblairoffice
- مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط. 2011. بناء الدولة الفلسطينية: فترة حاسمة. www.org.unsco
- مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط. 2012a. بناء الدولة الفلسطينية: في إنجاز مع زيادة الخطر. org.unsco.www
- مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط. 2012b. تقرير اجتماعي اقتصادي: فبراير 2012 و تقرير اجتماعي اقتصادي: آذار 2012. org.unsco.www
- منظمة أوكسفام. 2011. القلق العظيم - تخفيف إسرائيل للإغلاق على أرض غزة، هواءها وبحرها: وعود وحقائق. org.oxfam.www
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2011. إحصائيات سكانية غزة. www. ps.gov.pcbs
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2012. 2011 تقرير إحصائي. www. ps.gov.pcbs
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 22 فبراير 2012. مسح القوى العاملة (من أكتوبر إلى ديسمبر 2011). ps.gov.pcbs.www
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 20 آذار 2012. التقديرات الأولية للحسابات القومية، الربع الرابع 2011. ps.gov.pcbs.www
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 21 آذار 2012. بيان صحفي من قبل المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه بمناسبة يوم المياه العالمي - 22 آذار، 2012. ps.gov.pcbs.www
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 18 نيسان 2012. أرقام في قطاع غزة. العرض الذي قدم في اجتماع مع مدير قسم الإحصائية للأمم المتحدة في غزة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. أيار 2012. التوقعات السكانية لقطاع غزة. بيانات غير منشورة تم تجميعها وحللت من قبل (UNFPA).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 16 أيار 2012. مسح القوى العاملة (من يناير إلى آذار، 2012) جولة (Q1/2012). ps.gov.pcbs.www
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 11 حزيران 2012. مستويات المعيشة والفقر في الأراضي الفلسطينية، 2011. ps.gov.pcbs.www
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 19 حزيران 2012. تقرير صحفي: التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الأول 2012). pcbs.www. ps.gov
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 20 حزيران 2012. عشية اليوم الدولي للاجئين. ps.gov.pcbs.www
- الجهازالمركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة الأغذية والزراعة، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين و برنامج الغذاء العالمي. 2012. 2011 مسح اجتماعي اقتصادي وأمن غذائي: النتائج الرئيسية. www. org.wfppal
- السلطة الوطنية الفلسطينية. 2009. الخطة الوطنية الفلسطينية المبكرة لإنعاش وإعادة إعمار قطاع غزة، 2009 - 2010. ps.undp.www
- السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. 2009. جرد مواقع التراث الطبيعية والثقافية ذات القيمة الاستثنائية العالمية المحتملة في فلسطين. org.unesco.www
- السلطة الوطنية الفلسطينية. 2011. خطة التنمية الوطنية 2011 - 13: قيام الدولة، بناء مستقبلنا. ps.gov-mop.www
- سلطة المياه الفلسطينية. 2011. التقرير النهائي [تقرير 7 من منظمات المجتمع المدني و-G]، 31 يوليو 2011 عن "دراسة مقارنة حول خيارات إمدادات إضافية من المياه لقطاع غزة" (G-CSO) ps.pwa.www
- سلطة المياه الفلسطينية. 2012. تقرير إمداد المياه عام 2010. www.ps.pwa
- معهد أوسلو لأبحاث السلام. 2010. الخدمات العامة تحت حكم حماس في غزة: ثورة الإسلامية أو إدارة الأزمات؟ www.prio.no
- مركز بيريس للسلام. 2011. معابر قطاع غزة: السياسات الإسرائيلية في منظور أوسع. ملخص وتحليل لاجتماعات الموائد الإسرائيلية الفلسطينية المستديرة. org.center-peres.www
- بورتلاند ترست. 2012. القطاع الخاص في قطاع غزة. org.portlandtrust. www
- برنامج السياسة الإنسانية وبحوث النزاعات في جامعة هارفارد. 2006. التوقعات السكانية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية في قطاع غزة. www. org.hpcrresearch
- رافاليون، مارتن، وتشن شاو هوا. 1997. ماذا يمكن لمسح البيانات الجديد أن يخبرنا عن التغييرات الأخيرة في التوزيع والفقر؟ النشرة الاقتصادية لبنك العالم 11 (2): 382-357.
- هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. 2011. من سيجيب المرأة في غزة؟ بحث الحقوق الاقتصادية. org.unwomen.www
- صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). 2011. الماء من أجل الحياة: وبرامج رقابة نظافة المياه، والصرف الصحي./org.unicef.optwww
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية. 2010. بعد سنة واحدة: غزة - الانتعاش المبكر وتقييم احتياجات إعادة الاعمار. ps.undp.www
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستشارات ENFRA. 2012. دراسة الجدوى والتصاميم التفصيلية لإدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة. ps.undp.www
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2009. تقييم بيئي لقطاع غزة في أعقاب تصاعد أعمال القتال في ديسمبر 2008 - يناير 2009. org.unep.www
- مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. 2011. تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان حول تنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان S-9/1 و12/1-S. org.ohchr.www
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. 2006/2007. حالة مدن العالم. org.unhabitat.www
- صندوق الأمم المتحدة للسكان. 2010. برنامج خطة العمل للدولة -2011 2013. ps.unfpa.www
- البنك الدولي. 2012. ركود أم إحياء؟ الآفاق الاقتصادية الفلسطينية: تقرير الرقابة الاقتصادية للجنة الاتصال المختصة. ps/org.worldbank.www
- البنك الدولي. نيسان 2012. نحو استدامة اقتصادية لدولة فلسطينية مستقبلية: تعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص.ps/org.worldbank.www

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)

ص.ب 490

القدس 9100

هاتف 7277 568 2 972+

ww.unsco.org